مركز رؤية للتنمية السياسية

التنمية بالعناقيد في السياق الفلسطيني

إعداد:

كريم قرط

ختام عجارمة

تحرير:

رغد عزام

DOI: 10.5281/zenodo.7687979

تاريخ النشر:2023/3

جميع الحقوق محفوظة ©

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية إلى أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح، بالإضافة إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، ونبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية، لاسيما الشعب الفلسطيني.

يهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية على تطوير مهاراتها وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، كما يسعى إلى تنمية المهارات السياسية لدى الشباب، وفهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

مقدمة

يحتل موضوع التنمية مساحة مهمة في النقاش الأكاديمي والمؤسساتي في المرحلة الحالية، حيث تسعى مختلف دول العالم إلى تحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، أو على الأقل الحفاظ على ما حققته من مستويات من النمو والتنمية. وقد اختلفت وتعددت النظريات والمقاربات التي تناولت موضوع التنمية وأفضل السبل لتحقيقها. وتبنت العديد من الدول، وخصوصًا دول الجنوب، نظريات وسياسات مختلفة لتحقيق التنمية، تراوحت بين التوجهات الاشتراكية والتوجهات الليبرالية الرأسمالية. كما أن السياسات نفسها تنوعت واختلفت من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، حسب ظروف كل دولة وتوجهاتها السياسية.

هذا، وقد اختلف مفهوم التنمية ذاته، وأخذ أبعادًا متعددة خلال فترة تطوره. والتصور الأساسي هو أن التنمية ليست متعلقة فقط بما بات يطلق عليه "دول الجنوب" أو "العالم الثالث"، بل هي عملية مرت بها الدول المتقدمة قبل غيرها. ومن هنا ظهرت نظريات التحديث التي يرى روادها أن على دول الجنوب أن تسير وتتبع نفس الخطوات التي سارت بها واتبعتها الدول المتقدمة حتى تصل إلى التنمية المنشودة. ولكن هذه المدرسة لم تصمد طويلًا، وظهرت نظريات التبعية التي سعت إلى فهم تعثر عملية التنمية في دول الجنوب في ظل النظام الاقتصادي العالمي، ودور الاستعمار والتبعية له كعوامل مهمة في إعاقة عملية التنمية. وقد تراجعت هذه المدرسة عقب تمكن عدد من دول الجنوب من تحقيق درجات متفاوتة من التنمية. ومنذ سبعينيات القرن الماضي، ومع تراجع الاشتراكية إلى انهيار الاتحاد السوفيتي 1991، بدأت تظهر وبقوة التوجهات النيوليبرالية مع حكومة مارغريت تاتشر في بريطانيا، وإدارة دونالد ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية. وتمحورت التصورات النيوليبرالية حول مجموعة من الفرضيات الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة بالفردانية والريادية ونقل مسؤولية الرفاه من الدولة للأفراد أنفسهم، وأهمية المنافسة للتقدم وأولوية القطاع الخاص على العام في العملية الاقتصادية، وتراجع دور الدولة على المستوى الداخلي والخارجي في تنظيم الاقتصاد، أو توجيهه وإدارته لحساب آليات السوق وقواه.

في هذا السياق النيوليبرالي، الذي أصبح سياسة معتمدة لدى مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) بعد اجتماع واشنطن عام 1989، الذي جاء كوصفة من عدد من السياسات النيوليبرالية لعلاج الدول الفاشلة اقتصاديًا؛ في ضمن هذا السياق ظهرت عدد من السياسات التنموية المنسجمة مع المفاهيم النيوليبرالية لتحقيق التنمية. وكانت أبرز تلك

السياسات التنموية هي فكرة "التنمية بالعناقيد" التي نظر لها عالم الاقتصاد الأمريكي مايكل بورتر منذ عام 1991. ومع أن تلك الفكرة أخذت زخمها مع بروتر، إلا أنها تعود إلى قبل ذلك بكثير، منذ عشرينيات القرن الماضي كما سيُذكَر لاحقا.

ومنذ التسعينيات شهدت التنمية العنقودية أهمية متزايدة من قبل جغرافيين واقتصاديين وعلماء اجتماع وباحثين في الأعمال والإدارة وصانعي سياسات، وتشهد على هذه الأهمية كمية الدراسات المتزايدة حول مفهوم التنمية العنقودية والقضايا المتعلقة به. وأما من ناحية التصميم والتنفيذ للتنمية العنقودية فإن هناك العديد من المنظمات متعددة الأطراف، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتعاون للتجارة والتنمية، والمفوضية الأوروبية، تعمل على تعزيز وتطوير السياسات المتعلقة بالتنمية العنقودية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومات الوطنية في الدول النامية والمتقدمة تتبنى سياسات التنمية العنقودية لتعزيز التنمية الإقليمية/المحلية، وتبعًا لذلك، فهناك المئات من مبادرات التنمية العنقودية قد دشنت نظريًا في كل الدول (Rocha, 2013).

وليست التنمية العنقودية نظرية واحدة، بل هي كم هائل من الأطروحات والمقاربات النظرية والتطبيقات العملية، يصعب الإلمام بها جميعها، وهذه من أهم الصعوبات التي واجهت الباحثين، حيث كانت نظرية العناقيد مثل "الهلام" الذي إن أمسك به من جهة أفلت من جهة أخرى. والسبب وراء ذلك هو كثرة من تعرض لهذه الفكرة بالنقاش والتطوير والنقد.

وفي ظل هذه الأهمية المتزايدة لمفهوم التنمية العنقودية، أظهرت الحكومة الفلسطينية برئاسة الدكتور محمد اشتية توجهًا نحو تبني التنمية بالعناقيد كسياسة تنموية للأراضي الفلسطينية، وقد عبر اشتية عن هذه التوجه قبل تسلمه منصب رئاسة الوزراء في كتابه "فلسطين: منظور تنموي جديد" الصادر في طبعته الأولى عام 2018. ووضح فيه تصوره لعملية التنمية ودورها في سياق منظومة الاستعمار الصهيونية. وقد تبنت الحكومة الفلسطينية هذه السياسة كوسيلة لتحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية عقب تولي اشتية منصبه.

يدفعنا الطرح السابق إلى البحث عن مفهوم التنمية العنقودية، ودراسته وفهم آلياته ومبرراته وعوامل نجاحه وفشله، وخصوصًا في دول العالم الثالث. بالإضافة إلى ذلك، اختبار مدى فاعلية التنمية العنقودية في ظل الاستعمار الصهيوني، وكيف تستجيب الحكومة الفلسطينية للتحديات ومعيقات التنمية التي أعاقت كل خطط التنمية السابقة.

مفهوم التنمية العنقودية

أخذت فكرة العناقيد اهتمامًا متزايدًا في العقود الأخيرة، حيث أصبحت أشبه ما يكون بجنون عالمي، ونوعًا من الموضة الأكاديمية (Cooke, & Martin, 2006). ومع أن فكرة التنمية العنقودية أخذت زخمها منذ نشر عالم الاقتصاد الأمريكي مايكل بورتر لدراسته "الميزة التنافسية للأمم" عام 1990، إلا أن جذور النظرية تعود إلى عشرينيات القرن الماضي، حيث نظّر عالم الاقتصاد البريطاني ألفرد مارشال لفكرة شبيهة بفكرة العناقيد، وهي فكرة "المناطق الصناعية" Industrial District، التي عرفها بأنها "تركيز لأعمال صغيرة ذات طبيعة متشابهة في أماكن محددة"، مؤكدًا على دور مكان الصناعات في توليد وفورات الحجم الخارجية external economies of scale للشركات التي ستكون داخل المنطقة الصناعية (Rocha, 2013, p.94).

وقد اعتبر مارشال أن هناك أربعة أنواع من المزايا التي تجنيها الشركات من التركز في منطقة معينة، وهي: التخصص من خلال تقسيم العمل للنشاطات التكاملية بين الشركات، وتوفر العمالة المتخصصة، وتبادل المعلومات والاتصالات بفضل الإنتاج المشترك للسلع والتجارة الفرعية المحلية، والحصول على مهارات متخصصة وتعزيز الابتكار وانتشار التكنولوجيا Technological Spillover بفضل الثقة والمعرفة المتبادلة بين الشركات والبيئة الصناعية التي توجد داخل المنطقة الصناعية (المرجع السابق).

وقد استمرت فكرة العناقيد بالتطور مع الوقت، والتوسع مرورًا ببورتر حتى وقتنا هذا. ويشير هيكتور روتشا Hector Rocha إلى أن التطور في مفهوم العناقيد يسلط الضوء على أن هناك عدم اتفاق على المفهوم. وفي رأيه، فإن عدم الاتفاق هذا يعود إلى أربع مجموعات من الأسباب، وهي: ظاهرة العناقيد نفسها، والتطور في مفهمة العناقيد، واختلاف وجهات النظر حول العناقيد بين الأكاديميين وصانعي السياسات، والطرق المختلفة لتفعيل العناقيد (المرجع السابق).

وفيما يتعلق بأول عاملين، يرى روتشا أن ظاهرة العناقيد تشمل عدة أبعاد اقتصادية واجتماعية، مثل الأبعاد الجغرافية، والقطاعية، والشبكاتية، وكل بُعد منها صعب التعريف. ومن ناحية ثانية، توجد العناقيد في الدول النامية والمتقدمة، بما يشمل جميع أنماط الصناعات. وأيضًا، فالعناقيد نظام مفتوح، وهو تبعًا لذلك دائم التطور.

وأما فيما يتعلق بخلفية الأكاديميين وصانعي السياسات وأثر ذلك على المفهوم، فيرى أن الباحثين وصانعي السياسات يساهمون بخلفياتهم ومصالحهم واهتماماتهم ومنطلقاتهم النظرية عند تعريفهم للمفهوم. ومن ناحية نظرية، فإن التخصصات

المختلفة تنظر بعدساتها الذاتية عند تحليل العناقيد. وأخيرًا، إن هناك عدم تطابق بين التعريفات النظرية والتعريفات العملية لمفهوم العناقيد (المرجع السابق، ص108).

ولكن كما أسلفنا، فإن التنظير الأهم للعناقيد جاء على يد عالم الاقتصاد الأمريكي مايكل بورتر، حيث جاء تنظيره لها منسجمًا مع إطاره الفكري العام الذي بدأ بنسجه منذ العام 1980، حيث نشر كتابه "الاستراتيجية التنافسية"، وكتابه "الميزة التنافسية" عام 1985 الذي استكمل فيه أطروحاته عن أهمية المنافسة، وكيفية حفاظ الشركات على موقعها التنافسي. وصولًا إلى كتابه "الميزة التنافسية للأمم" سالف الذكر، الذي وضع فيه أسس نظريته في كيفية بناء اقتصاد صناعي يتمتع بميزة منافسة، وهو ما عُرف بـ"ماسيّة بورتر". وقد استكمل بورتر أعماله الأكاديمية في ذات الإطار والتنظير للتنمية الصناعية وعلاقتها بالمنافسة.

يتضح من ذلك أن فكرة العناقيد نابعة ومستكملة للطروحات الاقتصادية النيوليبرالية التي تركز على قيم المنافسة والابتكار والريادية في إحداث التنمية وتحقيق النمو والتقدم، وتقلل من أهمية الدولة والسياسات الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن التنمية العنقودية لا تستثني الدولة من عملية التنمية، لما لها من دور في دعم العناقيد وتهيئة البيئة المناسبة لها، وأحيانًا تأسيسها، وهذا ما سنتطرق له لاحقًا بالتفصيل.

يعرف بروتر العناقيد بأنها "تركيز جغرافي لشركات مترابطة، ومزودون متخصصون، ومقدمو خدمات، ومؤسسات ذات صلة (مثل الجامعات، ووكالات المعايير، ومنظمات التجارة) هي حقل معين حيث تتنافس هذه الشركات مع بعضها، ولكنها في ذات الوقت تتعاون. ويترواح المدى الجغرافي للعنقود من إقليم لدولة، أو حتى مدينة منفردة أو امتداد جغرافي قصير، أو حتى مجموعة دول متجاورة، فالمدى الجغرافي يتعلق بالمسافة التي تحدث ضمنها المعلومات والحوافز والكفاءات الأخرى" (Porter, 2000, 16).

وهناك عنصران محوريان في تعريف بورتر للعناقيد، أولهما: أن الشركات في العنقود مرتبطة ببعضها بطريقة ما. حيث إن العنقود يتكون من شركات مترابطة ومؤسسات ترتبط ببعضها بعدد من الأمور المشتركة والنقاط المكملة لبعضها البعض. ويكون هذا الترابط عموديًا من خلال سلاسل البيع والشراء، وأفقيًا من خلال المنتجات والخدمات المكملة لبعضها، واستخدام نفس الموارد والمدخلات والتكنولوجيا والقوى العاملة. علاوة على ذلك، فإن هناك شبكة من العلاقات الاجتماعية

غير الرسمية تنشأ بين الشركات ضمن العنقود تساعد على تعظيم الفوائد وتسهيل الإجراءات بين الشركات الموجودة ضمن العنقود (Cooke, & Martin, 2006, 3).

وأما ثاني العنصرين المحوريين في تعريف بورتر فهو القرب الجغرافي، حيث إن العنقود هو تركيز مكاني لمجموعة شركات مترابطة، ويُفترض أن هذا القرب سيكون عاملًا مهمًا في تشجيع وتعزيز الفوائد والقيم بين الشركات لما سيأمنه من تواصل مباشر وغير مباشر بين الشركات داخل العنقود (المرجع السابق). ويشير هيكتور روتشا إلى أن عناصر القرب الجغرافي، والشبكات التي تنشأ بين الشركات، وشبكات المؤسسات والمنظمات عند اجتماعها معًا، فإنها هي العامل المميز للعنقود عن أي ظاهرة اجتماعية–اقتصادية أخرى (Rocha, 2013, 110).

ويوضح بورتر أن العنقود ليس مجرد صناعات منفردة، بل هو نسق من الصناعات المترابطة والوحدات الأخرى المهمة لعملية المنافسة، مثل مزودي المدخلات المتخصصة، وكذلك يشتمل على قنوات لتصريف الإنتاج ومستهلكين ومصانع تسعى للمنتجات التنافسية، ويشمل أيضًا مؤسسات حكومية وغير حكومية، مثل الجامعات ومراكز البحث والتدريب والتعليم والدعم التقني، وعلاوة على ذلك، فإن العنقود يمكن أن يشتمل على شركات من خارجه عبر قيامها باستثمارات دائمة في العنقود، والحفاظ على تمثيل دائم فيه(Porter, 2000, 16–17) .

ويرى بورتر أن العناقيد تعمل على تعزيز المنافسة بين الشركات، ولكن في ذات الوقت يتعزز التعاون بينها، من خلال تبادل الامتيازات وتقاسم العقود والقيام بتسويق مشترك للمنتجات. كما أنها تتواصل مع مؤسسات أخرى في المنطقة المحلية التي يوجد فيها العنقود، مثل الجامعات للحصول على التكنولوجيا والخبرات، والمؤسسات الحكومية للحصول على الاستثمارات والدعم التنظيمي، وكذلك مع مؤسسات القطاع الخاص للحصول على الخدمات المطلوبة مثل البنوك وشركات المحاسبة والمحاماة(Cooke, 2012, 1415) .

إلى ذلك، فإن العنصرين الأساسيين في فكرة التركيز الجغرافي للشركات يتمحوران حول أن التركيز الجغرافي يساعد مشاريع جديدة على الظهور؛ بسبب تسهيل الحواجر والعوائق أمام دخول الشركات للعنقود. وعلاوة على ذلك، فإن المدخلات والموارد الضرورية لعملية الإنتاج تكون متوفرة في بيئة محددة، ولذلك يكون من الأيسر على المشاريع الريادية الوصول إليها. وأما من جانب آخر، فإن العناقيد تعزز مزايا التكلفة والإنتاجية بسبب العلاقة التبادلية التي تنشأ بين

الشركات في العنقود، وهذا ما يؤدي إلى الوصول إلى المدخلات والخدمات المتخصصة والمؤسسات الداعمة بشكل أكثر مرونة وأقل تكلفة (Verdu, & Tierno, 2019, 2) .

وفي ذات السياق، فإن بورتر يؤكد على أهمية التنافسية بين الشركات كعنصر محوري إلى جانب التعاون في إطار العناقيد، ويعرف الميزة التنافسية التي تتمتع بها الشركات بأنها تنشأ من القيمة التي يمكن للمؤسسة خلقها لزبائنها، وتأتي هذه القيمة من خلال تطبيق المؤسسة لاستراتيجيات التنافسية، حيث تتأتى هذه الميزة من خلال توصل المؤسسة لاكتشاف طرق جديدة أكثر فاعلية من تلك الطرق التي تستخدمها الشركات المنافسة، وهي تعني في الأساس القدرة على الإبداع والابتكار (مكاوي، 2018، 22). فالاعتقاد هو أن الشركات التي تحقق نموًا ضخمًا؛ لديها إمكانية ابتكار ضخمة أيضًا، وهذا الأمر معتمد بشكل قوي على البيئة التنافسية (Roig-Tierno, Ribeiro-Soriano, & Mas-Verdú, 2017).

وتتحدد الميزة التنافسية لشركة ما من خلال عدة عوامل، وهي: الكفاءة، فكلما كانت الشركة أكفأ في استغلال الموارد المتاحة قلت التكاليف المطلوبة لإنتاج المخرجات النهائية. والجودة، لما لها من أثر في استقطاب الزبائن لمنتجات الشركة دون غيرها. والتحديث، من خلال قدرة الشركة على تطوير أدائها وتحسين خدماتها بالاعتماد على البحث العلمي والتطوير المستمر. والاستجابة لاحتياجات العملاء، فالشركة عليها أن تقدم للعملاء ما يحتاجونه في الوقت الذي يريدونه (مكاوي، 2018، 24- 27).

وحسب بورتر فإن هناك محددات للقدرة التنافسية، وضحها من خلال نموذجه المعروف بـ"ماسية بورتر" Diamond، وهنا يظهر دور العناقيد في تحقيق هذه القدرة لما توفره من ظروف وتسهيلات لتحقيق التنافسية، ولكن لحدوثها يجب أن تتوفر عدة عوامل، وهي (المرجع السابق، 29-32):

- **شروط وخصائص الطلب:** حيث إن حجم الطلب وتوجه المستهلكين تجاه الخدمات والسلع المقدمة، واستجابة الشركات لاحتياجات المستهلكين المتجددة يساهم في خلق الميزة التنافسية للشركة من خلال سعيها لتطوير أدائها، ما يجعلها قادرة على منافسة المنتجات الخارجية وتوسيع سوقها واستقطاب زبائن جدد.
- **أوضاع وظروف الإنتاج:** فتوفر عوامل الإنتاج الأساسية، وملاءمتها لاحتياجات وظروف الشركة يعد عاملًا مهمًا في تحقيق الميزة التنافسية لشركة ما، من حيث سهولة الوصول إليها وكفاءتها، ومدى توفرها. فتحقق هذه الظروف يساعد الشركة على تقليل التكاليف وتسهيل إجراءاتها ما يزيد من قدرتها التنافسية.

- **دور الصناعات المكملة والمساندة:** فوجود هذه الصناعات إلى جانب الصناعات الأساسية يعمل على تقليل التكاليف، وخلق علاقات تكاملية وتعاونية بين الشركات.
- **الاستراتيجيات وهيكل المنافسة:** حيث إن البيئة المحلية التنافسية تعزز وتلزم الشركات بالابتكار والتطوير والاستثمار، وهذا ما سيؤدي بدوره لتعزيز القدرة على المنافسة الخارجية.

وقد أضاف بورتر محددات مكملة وداعمة لمحددات المنافسة السابقة، وهي الدور الحكومي الذي يؤثر على المحددات السابقة من خلال التشريعات والتسهيلات الحكومية، وكذلك عامل الصدفة كحدوث أمور غير متوقعة، مثل ظهور ابتكارات جديدة والتغيرات المفاجئة (مكاوي، 2019، ص33). ولاحقًا، اعتبر بورتر أن التركيز الجغرافي يعزز علميات الترابط بين الشركات داخل "الماسية التنافسية"؛ لأنه يعمل على زيادة إنتاجية الشركات والصناعات، ويحفز مستويات عالية من الابتكارات، ويشجع على تشكيل أعمال وشركات جديدة (Cumbers, & MacKinnon, p.961).

وكما أشرنا سالفًا، إن النقاش حول العناقيد لم يتوقف عند بورتر، بل أسهم العديد من الباحثين في تطوير الفكرة ونقدها. ولكن التصور المحوري في العناقيد هو أن بيئة المنافسة بين الشركات ستعمل على تطوير الابتكارات، وتشجيع إنشاء مشاريع جديدة، مما ينعكس على عملية التنمية برمتها، ما يعني أن القرب الجغرافي ليس هو العامل المهم، ولا الموارد التي يوفرها ذلك القرب الجغرافي، وإنما البيئة التنافسية–التعاونية التي تنشأ عن هذا القرب.

كيف تنشأ العناقيد

ليست هناك طريقة واحدة لنشأة العناقيد، فقد تنشأ العناقيد بطرق مختلفة، فأحيانًا ينشأ العنقود بسبب ظاهرة جديدة، كأن تقوم شركة بتحقيق ابتكار معين ترى الشركات الأخرى أنه يمكنها تحقيق الربح من خلال هذا الابتكار، فتبدأ الشركات الأخرى بتقليد الشركة المؤسِسة، حيث تتعلم منها بسبب القرب الجغرافي الذي يجمعها. ومن الأمثلة على ذلك قطاع الغزل والنسيج في مانشستر في بريطانيا (Cooke, 2012, p.1417). وفي أحيان أخرى نتشأ العناقيد بمحض "الصدفة"، ولكن الباحثين يشككون في عامل الصدفة في نشوء العناقيد، ويرون أن الكسل الأكاديمي هو الذي يؤدي إلى الاعتقاد بأن الصدفة هي العامل وراء ظهور عنقود ما (المرجع السابق). وإلى ذلك، فقد تنشأ العناقيد نتيجة سياسة حكومية، حيث تعمل الحكومة على تقديم التسهيلات وتشجيع الشركات على الانضمام للعنقود. وتعد العناقيد الصينية أهم الأمثلة على النمط الحكومي في إنشاء العناقيد، حيث تقوم سياسة الحكومة الصينية على "لا مركزية" سلطات التنمية الاقتصادية، فقامت تبعًا

لذلك بتفويض المحافظين والحكام المحليين صلاحيات اقتصادية، كعقد صفقات تجارية لبيع أو تأجير الأراضي المملوكة للدولة وما إلى ذلك، ما عزز المنافسة داخل الإقليم (المرجع السابق).

ولكن دور السياسة الحكومية يجب أن يكون مقيّمًا بعناية، لأنه ليس هو العامل الدائم في نشأة العناقيد، حيث يقع الباحثون وصانعو السياسات في خطأ عند الاعتقاد بأن العناقيد رديفة للسياسات المدروسة أو التعاون الرسمي المدروس بين الشبكات. فالعناقيد يمكن أن تنشأ وتستمر بنفسها عبر آليات السوق، عندما ينتقل فاعلون جدد إلى عنقود ما لكسب فوائد زيادة الإنتاجية، أو عندما يعمل فاعلون موجودون في الأساس على زيادة تنافسيتهم (Potter, 2009, p. 26).

ويمكن للسياسة الحكومية أن تدعم إنشاء العنقود واستمراريته، من خلال تشجيع نموه بتقديم معلومات للشركات التي من المحتمل أن تنتقل إلى العنقود عن ظروفه ومميزاته، وتقديم محفزات للاستثمار وتطوير البنية التحتية في العنقود. وأن تعمل الحكومة على تشجيع التعاون بين مكونات العنقود ودعم تبادل المعرفة وانتشارها في العنقود (المرجع السابق، ص34).

النقد لمفهوم العناقيد

كما النظريات والسياسات التنموية، لم تخلُ "التنمية العنقودية" من نقد ومخاوف تثار حولها، وتشكيك في قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة من ورائها. حيث يرى عدد من الباحثين أن مفهوم التنمية العنقودية "مفهوم فوضوي" chaotic concept، لافتقاره إلى الوضوح والشمول والتماسك النظري، حيث إن هناك أنواعًا مختلفة من العناقيد والعمليات والآليات والأطر الجغرافية للتموضع الاقتصادي، وكلها تندرج تحت المفهوم الواسع "العناقيد".[1]

وقد وجهت انتقادات عديدة لتصور بورتر عن التنمية العنقودية، وحتى مقاربة بورتر عن التنافسية تعرضت لانتقادات شديدة، حيث أشار كل من أشيم وكوك ومارتن إلى أنه بالرغم من محاولة بورتر ربط تنافسية الشركات مع نموذج مارشال للتركيز الجغرافي من جانب، ومع الشبكات الاجتماعية والترتيبات المؤسسية من جانب آخر، إلا أن نظرية بورتر للعناقيد لا تخبرنا حقيقةً كيف يمكن للقرب الجغرافي أن يعزز الأداء التنافسي للشركات، وكيف يمكن أن يحدث انتشار المعرفة. ويضيفون أن مقاربة بورتر مقاربة انتقائية، ولكنها مثيرة للفضول وهي مغرية، ولكنها في نهاية الأمر تفتقر للصرامة النظرية (Cooke, & Martin, 2006. p.15).

[1] See: Cooke, P., & Martin, R. L. (2006). 16. And, Cumbers, A., & MacKinnon, D. (2004). 959.

ومن الانتقادات المهمة ما يثيرونه حول تعريف بورتر للمدى الجغرافي للعنقود، الذي يرى بورتر أنه يمكن أن يكون حيًّا أو عدة دول متجاورة، ويطرحون هنا تساؤلًا مهمًا، وهو "ما معنى القرب الجغرافي إذن عندما يمكن أن يتكون العنقود من دولة كاملة أو عدة دول؟" (المرجع السابق، ص13).

ومن الانتقادات التي وجهت لفكرة العناقيد، أن الشركات داخل العنقود بعد مدة قد تعاني من "الانغلاق" Lock-In، على عكس التصور الأساسي الذي يرى أن الشركات ستكون دائمًا في حالة ابتكار وتطور، ويمكن أن يحدث هذا الانغلاق بسبب ظروف التخصص داخل العنقود، ويحدث ذلك عندما تعلم الشركات بشكل جيد ماذا لدى الشركات المجاورة لديها من خبرات، فتكون إمكانية التعلم منها قليلة. كما يمكن أن يكون هذا الانغلاق ذا طابع حكومي، بحيث إن الشركة إذا خرجت خارج حدود العنقود، جغرافيًا أو وظيفيًا، فإن الدعم الحكومي لها سيقل ويضعف (Cooke, 2012, p.1419). وهذا الطرح يشير إلى فكرة أن التطور داخل العنقود ليس حتميَ التحقق، بل هناك احتمالات بحدوث العكس.

ويشير هيكتور روتشا إلى أن هناك مخاطر للعناقيد، حيث إن الأقاليم التي تحتوي على عنقود أو عنقودين تكون أكثر خطرًا للإصابة بالركود بسبب الصدمات الاقتصادية قبل الأقاليم الأكثر تنوعًا، وفي الغالب فإن الأقاليم عادة لا يكون لديها فرصة إلا لإنشاء عنقود أو اثنين. ويزداد الأمر سوءًا عندما يكون العنقود لا يحتوي إلا على صناعة واحدة، وهذا ما يجعل العنقود هشًّا أمام الصدمات الاقتصادية (Rocha, 2013, p.139). وحسب دراسات فإن التنوع الإقليمي قد يكون أكثر أهمية من التخصص الإقليمي في إحداث النمو (المرجع السابق).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نجاح العناقيد ومساهمتها المستمرة في النمو الاقتصادي هي مسألة غير مضمونة، فهناك العديد من العناقيد التي كانت قوية سابقًا، ولكنها لم تستطع إعادة موضعة نفسها، وانهارت بشكل حاد أمام المنافسة الخارجية، أو أمام تقلبات السوق والتقلبات التكنولوجية (Potter, 2009, p.28). وتكون الأخطار المحيطة بالعناقيد أشد في فترات الأزمات الاقتصادية، وهذا ما جعل عددًا من الباحثين يفترضون وجود دورة حياة للعنقود Cluster Life Cycle، حيث يولد العنقود وينمو وينضج ثم يبدأ بالانهيار، ولكن يمكن تلافي الانهيار بتجديد الاستراتيجيات والتكيف مع التغيرات (المرجع السابق).

وهناك تكاليف وتبعات لإنشاء العناقيد لا تتمثل في تكاليفه الاقتصادية فحسب، بل تنتج عنها تبعات اجتماعية أيضًا. واحدة من أهم هذه التبعات هي مشكلة الاكتظاظ المتزايد داخل العنقود بما يترافق مع نموه، فتتولد مشكلات الشوارع

المزدحمة والطوابير الطويلة أمام الخدمات العامة والبنى التحتية كالمشافي والمدارس، ما يرفع أسعار السكن ويقضي على المساحات الخضراء (المرجع السابق). ومن المشاكل الاجتماعية التي قد تنشأ عن العناقيد مشكلة عدم المساواة الاجتماعية، حيث يظهر العاملون في العناقيد كمجموعة متفوقة تستحوذ على أجور عالية، بينما لا يتمتع بقية السكان بنفس الفوائد من النمو في العنقود (المرجع السابق). وعلى أية حال، فإن نجاح العنقود يتطلب من صانعي السياسات أن يكونوا حذرين في انتقاء الأماكن التي يريدون إنشاء العناقيد بها، لأن إنشاء عنقود في مكان لا تتوفر فيه الشروط الملائمة والعناصر المطلوبة لإنشائه، سيكون نوعًا من التفكير الرغائبي (Wishful Thinking)، ولن يؤدي إلى إيجاد التنمية المرجوة (المرجع السابق، ص29).

التجربة الفلسطينية في سياسة التنمية العنقودية

بدأت فكرة تطبيق سياسة التنمية العنقودية في أراضي السلطة الفلسطينية مع قدوم رئيس الوزراء الحالي د. محمد اشتية لرئاسة الحكومة الفلسطينية، حيث نظّر لتصوره للتنمية العنقودية في كتابه "فلسطين: منظور تنموي جديد"، ووضع في هذا الكتاب تصوره الخاص لمفهوم التنمية العنقودية؛ مع أنه انطلق لها من تعريف بورتر للعناقيد، إلا أنه يرى أن خصوصية الوضع الفلسطيني تتطلب ما هو أوسع وأعمق من تعريف بورتر للعناقيد. فالهدف من اتباع سياسة التنمية بالعناقيد هو تحقيق الانفكاك عن الاحتلال الإسرائيلي وإنهاء حالة التبعية له، ما يعني أن تلك السياسية تتعدى الأهداف التنموية والاقتصادية لها لتصب في خانة الأهداف السياسية. وفي هذا الإطار يقول اشتية: "إن التنمية بالعناقيد نموذج يستحق العناية والتطبيق، بما يخدم الأهداف الوطنية والحفاظ على الأرض ومنع مصادرتها أو الاستيطان فوقها، وبما يخلق فرص عمل ويعطي ميزة تنافسية لكل محافظة من المحافظات الفلسطينية، ويجعل التعامل فيما بينها أساس النجاح لتحقيق الانفكاك التدريجي من الاقتصاد الإسرائيلي نحو التحرر والاستقلال الوطني." (اشتية، 2019، ص50). وهنا ينتقل النقاش من "إمكانية تحقيق التنمية تحت الاحتلال"، إلى "هل يمكن للتنمية أن تكون أداة للتخلص من الاحتلال؟".

والملاحظة الأولية على هذا التصور هي أن د. اشتية لم يقدم قراءة معمقة لمفهوم التنمية العنقودية ولا تطوراتها ولا الجدل الدائر حولها، ولا أي إثبات على فاعليتها من تجارب أمم أخرى، وخصوصًا في سياق استعمار استيطاني كالذي نعيش في إطاره، ولكنه اكتفى بإيراد تعريف بورتر لها دون أن يوضح حتى علاقة العناقيد بالتنمية الاقتصادية (المرجع السابق، ص46).

ويعرف د. اشتية التنمية العنقودية في تصوره بقوله "مفهومنا للتنمية يعني تحزيم الجغرافية الفلسطينية وما عليها من نشاط اقتصادي ومؤسساتي وتعليمي وغيره، في عناقيد مترابطة أفقيًا وعموديًا، ومتشابكة مع بقية العناقيد الأخرى على أساس من الاختصاص في العنقود الواحد، والتعاون والتكامل مع العناقيد الأخرى، من أجل الوصول إلى الهدف الوطني العام ومساهمة الجميع في تحقيقه وبمشاركة جميع شركاء التنمية" (المرجع السابق). ويضيف "وبهذا، تكون العناقيد مبنية على التعاون والتطور الأفقي مع بقية العناقيد، وعلى التداخل والتفاعل الوظيفي والتطور العمودي داخل العنقود الواحد من أجل المنفعة العامة." (المرجع السابق).

ويفترض اشتية أن مفهوم التنمية العنقودية الفلسطيني يجب أن يكون متمايزًا عن مفهوم العنقود حسب بورتر؛ وذلك لأن الحديث في السياق الفلسطيني يدور حول تنمية الأراضي الفلسطينية بكليتها وشمولها من نواحي البنية التحتية والفوقية والمؤسساتية والسياسية والاقتصادية وغيرها (المرجع السابق). إلا أن الإضافة التي يضفيها اشتية لمفهوم التنمية، زيادة على تعريف بورتر لها، هي أن التفاعل يجب أن يتوسع ليكون بين العناقيد وليس داخل العنقود وحده، دون أن يربط خصوصية الوضع الفلسطيني الواقع تحت المنظومة الاستعمارية الصهيونية بتعريفه للتنمية للعناقيد.

أما حدود العنقود الجغرافية حسب اشتية فهي "المحافظة" بحدودها الجغرافية (المرجع السابق). بمعنى أنه سيكون لدينا عناقيد بعدد المحافظات الفلسطينية، بالاعتماد على الميزة النسبية التي تتمتع بها كل محافظة على حدة. ويفترض اشتية أن السلطة الفلسطينية والجامعات والقطاع الخاص والمانحين سيكونون شركاء في عملية التنمية (المرجع السابق). ويولي اشتية دورًا مهمًا للسلطة الفلسطينية في إنشاء العنقود من حيث إن عليها أن تقوم بتطوير البنية التحتية من طرق مياه وكهرباء واتصالات ومدارس وعيادات، بتمويل من السلطة ذاتها أو من المانحين (المرجع السابق، ص47). وعدا عن ذلك، يتطرق اشتية لبعض السياسات والخطوات التي يجب أن تتخذ في مرحلة إنشاء العناقيد من تطوير البنية التحتية، والإصلاحات التنظيمية والتشريعية والمؤسساتية بالشراكة بين الجهات المعنية.

ومن جانب آخر، يوضح الدكتور أحمد جميل عزم، مدير وحدة الشؤون الاستراتيجية في مكتب رئيس الوزراء محمد اشتية سابقًا، أن السعي الحكومي الأساسي هو تحقيق "الانفكاك عن الاحتلال" والتخلص من التبعية له، ولذلك فلا بد من اعتماد سياسات تنموية جديدة تساهم في تحقيق هذا الهدف الوطني (عزم، 2020، 14).

وأول السياسات التي يرى عزم أنها ستساهم في تحقيق الانفكاك هي سياسة التنمية بالعناقيد، حيث يقول: "أولى هذه الدعائم، استغلال الميزة النسبية لكل منطقة داخل فلسطين، وتحديدًا ما تُسمى "التنمية بالعناقيد". بمعنى أن يتم النظر لكل منطقة في فلسطين وما تمتاز به أصلًا. فتلك الزراعية تشكل عنقودًا زراعيًا (الأغوار وقلقيلية وجنين وسلفيت)، والسياحية عنقودًا سياحيًا (محافظة بيت لحم)، والصناعة (الخليل)، والبحر (غزة)، و(العاصمة القدس)." (المرجع السابق).

ويستعرض عزم الفوائد التي ستحققها التنمية بالعناقيد للاقتصاد الفلسطيني، والهدف الأعم المتمثل بالانفكاك عن الاحتلال، إذ يرى أن العناقيد تتضمن عددًا من المزايا، وهي (المرجع السابق، 14-15):

أولًا، تحقق العناقيد فكرة التخصص، بمعنى أن تتركز البنى التحيتة، والاستثمارات والبنى المؤسسية مع ما يلائم كل منطقة، وهذا بالطبع يتطلب إنشاء مؤسسات رديفة وداعمة للميزة النسبية لكل محافظة، إذ "لا معنى لإنشاء مدينة صناعية تقليدية في منطقة سياحية، والأصل أن تكون الصناعات حرفية وسياحية."

ثانيًا، يؤدي التخصص إلى ميزة أخرى وهي التنمية المتوازنة لكل محافظات الفلسطينية، بحيث لا تنحصر التنمية في محافظة واحدة ما يخلق تفاوتًا في التنمية.

ثالثًا، تتيح العناقيد إمكانية استثمار الموارد الكامنة لكل منطقة، وهذا ما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، بدل التوجه للقطاع الحكومي والعمل في إسرائيل أو الهجرة وغيرها.

رابعًا، ستؤدي العناقيد إلى إصلاح شامل لمنظومة التشريعات والأنظمة المنظمة للعمل والاستثمار، وهذا بدوره ما سيشجع المستثمرين على القدوم للمنطقة المعنيّة، وأن يصبحوا شركاء في عمليات التنظيم والتشريع.

خامسًا، ستؤدي العناقيد إلى تغيير سياسة الدول المانحة، حيث تكون مساعدتها بما يخدم خطة التنمية الشاملة، وتطوير برامج تعاون وتبادل ورعاية بين الدول المانحة والعنقود الأقرب لطبيعة كل دولة.

وأخيرًا، ستؤدي العناقيد إلى خلق فرص عمل جديدة وتغيير سلوك الجامعات نحو التخصص بما تحتاجه المنطقة التي توجد فيها، وكذلك تغيير أنماط عمل المجتمع المدني.

وانسجامًا مع الطرح السابق، فقد صاغت الحكومة الفلسطينية خطة تنموية تعتمد سياسة العناقيد لتحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية. وتتمثل هذه الأهداف باقتصاد فلسطيني مستقل، وبيئة أعمال جاذبة للاستثمار، وصناعة فلسطينية رائدة ومنافسة، وسوق داخلي منظم، وحماية المستهلك (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، 2020).

وقد ركزت الخطة التنموية القطاعية الحالية على محافظتي الخليل ونابلس؛ لما لهذه المحافظات من مكانة من حيث التنوع الصناعي في مختلف القطاعات الصناعية، حسب التقرير (المرجع السابق، ص43). وقبل التعمق في الطرح الحكومي حول التنمية العنقودية، يبدو أن ما تسعى له الحكومة يختلف جذريًا عن فكرة العناقيد، فالعنقود كما مرّ معنا يقوم على التخصص الصناعي وليس التنوع الصناعي. فالعناقيد الصناعية الشهيرة في العالم مثل هوليود والسيلكون فالي في الولايات المتحدة الأمريكية تتمحور حول صناعة محددة وليس تنوع صناعات، فالفكرة الأساسية هي التخصص والتنافس والتعاون في إطار هذا التخصص.

وإلى ذلك، فإن الخطة الحكومية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية والمرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية الصناعية، بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، إضافة للمساهمة في وضع الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ووضع تصور اقتصادي للنهوض بالواقع الصناعي للمحافظات المستهدفة، بما يشمل المناطق المهمشة والمهددة من قبل الاحتلال (المرجع السابق).

وستقوم الحكومة بإنشاء العناقيد بالاعتماد على الخطوات التالية (المرجع السابق، ص 43–44):

- تحديد المناطق الجغرافية ذات الأولوية والثقل الصناعي الذي يحظى بميزة تنافسية عالية.
- اختيار وتحديد التكتلات العنقودية بما يشمل فرص التشبيك والتكامل الصناعي والسوقي لدعمها ومساعدتها.
- الدراسة التشخيصية التي تشتمل على تحليل عملي لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.
- بناء الأسس التطويرية وتخطيط العمل الشامل للتكتلات الصناعية في ذات المحافظة ضمن إطار زمني.
- التنفيذ من خلال شبكة البرامج والتدخلات الأفقية والعمودية اللازمة والتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة.
- وضع منهجية لمراقبة آليات تنفيذ خطة التكتل الصناعي النوعية والكمية.
- التطوير المستمر والتشبيك مع التكتلات الصناعية والزراعية على مستوى الوطن.

وحسب الخطة الحكومية فإن الحكومة، لأغراض دعم العناقيد، ستعمل على تعزيز تنافسية القطاعات والمنشآت الصناعية، وتطوير المنتجات الفلسطينية وزيادة حصتها محليًا، وترويج "صنع في فلسطين"، والوصول إلى الأسواق العالمية، والاستثمار في رأس المال البشري، وتحسين البيئة الممكنة للأعمال، وترويج الاستثمار في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، وتطوير البنية التحتية والخدمات المرتبطة بها، وإنشاء المدن الصناعية والتنموية، ودعم وتطوير الريادية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وخاصة للنساء والشباب، ودعم الابتكار، وتطوير البنية التحتية للجودة (المرجع السابق، ص44).

لتوضيح ما قصدناه بأن الحكومة تعتمد منهجًا مختلفًا عن منهج العناقيد بتوجهها نحو تنوع الصناعات، سنتطرق لمثال محافظة الخليل والمشاريع التي تسعى الحكومة لإنشائها فيها. حيث تسعى الحكومة الفلسطينية لاستصلاح الأراضي الزراعية، وتطوير المنتجات الزراعية فيها، وما يرافق ذلك من منشآت تهتم في القطاع الزراعي بتنوعاته من حبوب وعنب وغيره، وكذلك تسعى لتطوير منطقة حرفية متخصصة للأحذية والجلود والحرف اليدوية، وكذلك تعزيز الصناعات الورقية والكرتونية، وتعزيز استيراد الذهب وصناعته، وتطوير صناعات الماكينات، ودعم وتطوير الصناعات الإنشائية من حجر ورخام وإسمنت، وإنشاء صناعة أعلاف (المرجع السابق، ص45). ويظهر من هذا التنوع أن العنقود لن ينشأ حول صناعة أمّ، تتنافس عدة شركات في التطوير والابتكار فيها، وتنمو من حولها شركات تساهم في تقديم الخدمات والتسهيلات والمواد الخام والمدخلات، فيما يصب في تطوير الصناعة الأم، وتعزيز المنافسة والابتكار فيها، وهذا الأمر يختلف عن فكرة العناقيد ذاتها، ما يضع علامات استفهام حول إدارك واستيعاب واضعي السياسات التنموية الفلسطينية لفحوى السياسات التي يسعون لتطبيقها.

العناقيد في فلسطين بين الواقع والطموح

منذ أن أعلنت الحكومة الفلسطينية الحالية عن توجهها نحو الانفكاك عن الاحتلال الإسرائيلي، واعتماد سياسة التنمية العنقودية، ظهرت أصوات منتقدة لذلك التوجه بناء على طبيعة الواقع الفلسطيني المستعَمَر، وسياسة الاحتلال القائمة على عدم السماح بإحداث تنمية فلسطينية مستقلة. هذا عدا عن الظروف الموضوعية الأخرى التي تعيق المشاريع التنموية في فلسطين.

وقد أشار الدكتور أحمد عزم إلى هذه الانتقادات مقللًا من أهميتها، حيث يقول "من غير المستبعد أن يظهر "مثقفون" ومحللون وكُتّاب، يتهمون أي خطط للانفكاك، بأنها غير واقعية، وغير ممكنة، وأنها عبثية، خصوصًا إذا كانت معايير الحكم على الأمور مبنية على بعض الأعراض الجانبية قصيرة المدى لأي سياسة جديدة، فتصبح أي معاناة محتملة قد تنتج عن السياسة سببًا لرفضها، أو تحركهم خصومة سياسية مع من يحاول الانفكاك، أو لأنه يريد سياسة وخطط عمل مختلفة، أو لأنه يمتهن النقد المستمر. وتزداد ظاهرة نقد كل شيء في زمن وسائل التواصل الاجتماعي." (عزم، 2020، ص11-12). وفي موضع آخر يشير عزم إلى أن "من يشكك بإمكانية الانفكاك يشكك بمبدأ المقاومة." (المرجع السابق، ص13).

ومع أن هناك أهدافًا نبيلة ووطنية تقف خلف التوجه الحكومي نحو الانفكاك عن الاحتلال وتحقيق التنمية الفلسطينية، إلا أن ذلك لا يتنافى مع أن هناك الكثير من العوائق والمعضلات في الواقع الفلسطيني تجعل التنمية عملية مستحيلة، وأن النقد الذي يوجه للسياسات الحكومية ليس بالضرورة مغرضًا، وإنما قد يكون محقًا وواقعيًا، كونه يعبر عن آراء مختلف الفئات وليس فئة واحدة. ولذلك فلا يمكن مواجهة هذا النقد بالتقليل من شأنه وتوجيه الاتهامات له ولأصحابه، بل على الحكومة أن تجابه النقد برد علمي موضوعي حتى تقنع المنتقدين بصوابية طرحها.

والتساؤل المبدئي الذي يثور هنا، هو كيف يمكن للعناقيد أن تكون أداة للتخلص من الاحتلال أو مجابهته؟ والملاحظ من الطرح الحكومي الرسمي وغير الرسمي الذي استعرضناه آنفًا، أنه لا يقدم إجابة لهذا التساؤل، بل يضع افتراضًا أن التنمية ستكون عاملًا من عوامل التحرر، ولكن كيف؟

وعند الرجوع إلى كتاب د.محمد اشتية حول التنمية الفلسطينية نلاحظ أنه كتاب يمتاز بالتفكير الرغائبي Wishful thinking، فكثيرًا ما ترد العبارات (يجب، نفترض، لا بد من،) وغيرها من العبارات والجمل التي تأتي في سياق ماذا يجب أن نفعل دون التطرق إلى كيف نفعل، أو كيف نتجاوز العوائق والعقبات التي يشير إليها اشتية نفسه. حتى أن تطرق اشتية في كتابه لمفهوم العناقيد هو تطرق مقتضب جدًّا كما أسلفنا، والسياسة الحكومية التي وضعت على إثره ليس فيها توضيح عملي للمفهوم. وهذا ما يضع تساؤلات كبيرة حول السياسة التنموية، في ضوء أن مفهوم العناقيد نفسه لم يسلم من النقد والتشكيك في فوائده وقدرته على تحقيق التنمية، فكيف يمكن للحكومة أن تتبنى سياسة تنموية بدون أن تكون قد درستها دراسة مستفيضة، وبحثت بعمق إمكانية تطبيقها على أرض الواقع، وخصوصًا إذا كان الهدف من تلك السياسة

ليس تحقيق التنمية فحسب، بل المساهمة في التخلص من الاحتلال. ومن خلال تطرقنا السابق للسياسات الحكومية والتنظير الرسمي وغير الرسمي للتنمية العنقودية يتضح أن هناك استعجالًا في تبني المفهوم، وعدم إدراك لآلياته ومتطلباته والانتقادات الموجهة ضده.

فكما مرّ معنا، تسعى الحكومة لإنشاء عناقيد في كل محافظة من المحافظات الفلسطينية بالاعتماد على الميزة النسبية التي تتمتع بها كل محافظة على حدة، ولكن في نفس الوقت يتبين أن هذا المفهوم فضفاض ولا يصف الميزة النسبية بشكل موضوعي. فالحديث عن الميزة النسبية الصناعية للخليل ونابلس يستدخل في إطاره أكثر من صناعة واحدة، منها ما هو متعلق بالزراعة أيضًا كإنتاج العنب الخليلي، والميزة النسبية التي تتمتع بها غزة هي البحر حسب السياسة الحكومية، ولكن غزة ليست مقتصرة على البحر، بل فيها صناعة وزراعة متنوعة أيضًا. وعند الحديث عن أن ميزة محافظة ما هي الصناعة مثلًا، والمحافظة متكونة من قرى متباعدة ليس فيها صناعات، فهل الميزة لكل المحافظة أم لمركزها فقط؟ بمعنى أنه ليس هناك محافظة من المحافظات الفلسطينية تتمتع بتلك الميزة النسبية التي تراها الحكومة فيها، بل لها طبيعة متداخلة بين زراعي وتجاري وصناعي وخدماتي. والسؤال هو ماذا تعني الميزة النسبية إذن؟

وبالعودة إلى موضوع التحرر وعلاقة التنمية به، يبدو أن التصور الحكومي قد وضع العربة قبل الحصان، في محاولة للقفز عن التساؤلات الجوهرية التي تتعلق بتحقيق التنمية تحت الاحتلال، فبدل أن يقدم لنا التصور إجابات دقيقة مطولة عن تلك التساؤلات؛ قفز عنها واعتبر أن التنمية تهدف إلى حل المعضلات المثارة. وهنا أرى أنه من العبث إعادة سرد العوائق التي تقف حائلًا أمام التنمية في فلسطين، من احتلال عسكري واستيطان وحواجز وجدار فصل عنصري وتحكم إسرائيل بالموارد والحركة داخل وخارج الضفة الغربية، وعدم وجود سيادة فلسطينية على أي شيء؛ ما دامت الحكومة الفلسطينية تعتبر أن سياستها التنموية ستكون سبيل الخلاص من العوائق السابقة. وعليه، فإن الحديث سيدور حول كيف يمكن تحقيق ذلك؟

ويشعر القارئ أن هناك ارتباكًا في تصور اشتية لعلاقة التنمية بالاحتلال، فبعد أن يستعرض العقبات التي يفرضها الاحتلال أمام التنمية الفلسطينية، يقول: "والانفكاك من هذه التبعية يجب أن يسبقه خلاص من الاحتلال أولًا. وإلى حين أن ينتهي الاحتلال عسكريًا وسياسيًا، لا بد من الانفكاك التدريجي من تلك التبعية..." (اشتية، 2019، ص26)، وهو هنا يفترض بوضوح أن شرط تحقيق التنمية هو الخلاص من الاحتلال. ولكنه في موضع آخر: يقول "إن الذي نرمي إليه هنا

هو اقتصاد مقاوم محصن من الاختراق والتبعية، ويعزز صمود الناس في أرضهم وبلدهم ويساهم في إنجاز الاستقلال." (المرجع السابق، ص31)، وهذه بتقديرنا معضلة يضعنا فيها د. اشتية، فكيف يمكن أن يحقق هذا النوع من الاقتصاد الذي يتحدث عنه الصمود والخلاص من التبعية وهو يقر في ذات الوقت أن التخلص من التبعية مشروط بالتخلص من الاحتلال قبلُ؟

ومما يشير إلى طوباوية الطرح، أن قطاع غزة مشمول في إطار التنمية العنقودية، ولو على سبيل اعتبار ما سيكون، ومع التسليم بالاعتبارات الوطنية التي تقف وراء هذا الطرح، إلا أن هذا الأمر يترك الكثير من الإشكاليات. فعدا عن الانقسام الفلسطيني وعدم سيطرة الحكومة الفلسطينية على قطاع غزة، والحصار المفروض على القطاع، فالظروف الموضوعية لإحداث تنمية في قطاع غزة أصبحت معدومة بسبب ضيق مساحته، والكثافة السكانية العالية التي توجد فيه، بمعنى أن موارده لا تكفي سكانه.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا المنظور التنموي الجديد ما هو إلا استكمال للسياسات التنموية السابقة، وخصوصًا التي جاءت مع رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق "سلام فياض"، فقد كان رئيس الوزراء الحالي د. محمد اشتية يشغل منصب وزير الأشغال العامة والإسكان، واعتبر أن المشاريع التنموية التي تستهدف البنية التحتية حينها، وهي التي كانت تنفذ تحت سقف الاحتلال، والانصياع للظروف التي يفرضها على الشعب والأرض الفلسطينية؛ "تساهم في تحسين البنية التحتية في المناطق الفلسطينية، وتأتي انسجامًا مع الخطط الحكومية". مع أن تلك المشاريع جرت تحت الهامش الذي يتيحه الاحتلال، وليس تحديًّا أو سعيًا للتخلص منه (ناغاراجان، ناثينا ، 2012، ص20)، والسؤال هنا هو ما الذي سيجعل الخطط التنموية الحالية تختلف عن سابقاتها وهي تجري تحت سقف الاحتلال وضمن الهامش الذي يتيحه لنا؟

وتحمل السياسات التنموية بشكل عام في السياق الفلسطيني خللًا مفاهيميًا في العلاقة مع الاستعمار الصهيوني، فعادة ما يتم تصوير الاحتلال على أنه عائق من عوائق التنمية، ما يعني أن كل سياسات الاستعمار في الضفة الغربية ليست إلا عوائق يجب التخلص منها، وليست قضايا جوهرية في المنظومة الاستعمارية الصهيونية. فالمفهمة الأصوب للحالة الإسرائيلية هي توصيفها كحالة استعمار استيطاني، وكما يقول باتريك وولف في جملته الشهيرة إن "الاستعمار بنية وليس حدثا" (حباس، 2017، ص119)، فالمنظومة الاستعمارية الصهيونية لم تتوقف في حدود عام 1948، بل تعدت ذلك إلى أراضي عام 1967، والسياسات الاستعمارية التي تمارسها إسرائيل في الضفة الغربية من استيطان وتهويد وهيمنة

اقتصادية وسياسية هي أبرز دليل على أن المسألة ليست مجرد عوائق، وإنما منظومة استعمارية متكاملة لا يمكن الفصل بين سياسة من سياساتها وأخرى. ولذلك فإن التصور الذي تطرحه الرؤية التنموية الحكومية، وخصوصًا في محاولة إعادة مفهمة الاستعمار على اعتبار أنه احتلال عسكري، أو أنه استعمار ذو طبيعة مزدوجة بين الاستعمار الاستيطاني الإحلالي وبين الاستعمار الاستغلالي، كما ينظر الأستاذ أحمد عزم (عزم، 2020، ص9–10)، هو تصور لا ينسجم مع الواقع على الأرض. فهدف الاستعمار الاستيطاني هو الأرض وليس استخراج فائض القيمة من السكان، كما يعبر عن ذلك فراتشيني بقوله إن المستعمر الاستغلالي يخاطب الأصلاني "أنت اعمل لدي"، أما المستعمر المستوطن فيخاطب الأصلاني "أنت ارحل من هنا" (حباس، 2017، ص115)، صحيح أن هناك كثيرًا من مظاهر الاستغلال الاقتصادي التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين إلا أنها تنصب على المدى البعيد ضمن "منطق الإزالة" (المرجع السابق)، الذي يهدف المستعمر من ورائه إلى إلغاء وجود الشعب الأصلاني.

ويقول رجا الخالدي: "ثبت أن تحقيق "التنمية" أمر مستحيل في ظل الاحتلال العسكري، مع أن جميع الخطط والبرامج الاقتصادية الفلسطينية ما زالت تنشد ذلك الشعار العريض. برغم أن اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة قد نما فعلًا خلال الخمسين سنة الماضية، إلا أن هذا النمو اتبع مسارًا متقلبًا وعشوائيًا، وقد صاحبته عملية "تكوص التصنيع" وانهيار القطاع الزراعي وأزمات اجتماعية متتالية." (الخالدي، رجا، 2017). وعليه، فإن الحكومة الفلسطينية بحاجة لتوضيح كيف سيكون باستطاعة منظورها التنموي الجديد تحقيق ما عجزت عنه مختلف السياسات التنموية السابقة.

وإلى ذلك، فمن زاوية أن مفهوم التنمية العنقودية هو جزء من السياسات النيوليبرالية ينطلق من اعتبارات المنافسة والريادية والعقلانية والمصلحة الفردية، فإنه يتعارض كليًّا مع متطلبات مرحلة التحرر الوطني. فمرحلة التحرر الوطني تتمحور حول فكرة الخلاص الجماعي والتضحية بالمصلحة الخاصة في سبيل المصلحة العامة، وهذا ما لا يتوافق مع طروحات النيوليبرالية التي تنادي بالخلاص الفردي والمصلحة الخاصة.

الخاتمة

إن مفهوم العناقيد من المفاهيم التي غزت العالم في العقود الأخيرة سعيًا لتحقيق التنمية، وقد شهد هذا المفهوم تطورات مهمة وتبنته معظم الدول تقريبًا. وفي نفس الوقت هناك كثير من الانتقادات للمفهوم وتشكيك بأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد تبنت الحكومة الفلسطينية مؤخرًا سياسة التنمية العنقودية كمنظور بديل لتحقيق التنمية والانفكاك عن الاحتلال الإسرائيلي في آن واحد، ولكن هناك الكثير من الانتقادات التي توجه لهذه السياسة الحكومية الجديدة، وهي تتعلق بالعوائق المعتادة التي تفرضها المنظومة الاستعمارية على التنمية في الأراضي الفلسطينية. ولكن في المقابل، ترى الحكومة الفلسطينية أن سياسة التنمية بالعناقيد ستعمل على مواجهة سياسات الاحتلال، وستساهم في تحقيق الانفكاك من الاحتلال والتخلص من التبعية له. غير أنه ليس هناك ما يدعو إلى التفاؤل بأن سياسة التنمية بالعناقيد ستختلف عن سابقاتها، وخصوصًا أنها تجري في نفس الظروف التي جرت فيها خطط التنمية السابقة.

المراجع العربية:

- الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2021-2023)، (2020)، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
- اشتية، محمد، (2019)، فلسطين: منظور تنموي جديد، ط 2، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، رام الله، فلسطين.
- حباس، وليد، (2017)، "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد"، قضايا إسرائيلية، عدد 66: 114-127.
- الخالدي، رجا، (2017)، "اقتصاد فلسطيني بظل دولتين أم دولة واحدة؟ (1)"، السفير العربي، آخر استرجاع 2020/12/31، https://cutt.us/YAmaP
- عزم، أحمد جميل، (2020)، "الانفكاك والكورونا، نهج تنموي جديد"، *شؤون فلسطينية*، عدد278-279: 8-19.
- مكاوي، فراس، (2018)، ماسية بورتر ودورها في تنمية الأداء التنافسي لشركات الألبان الفلسطينية. رسالة ماجستير. جامعة القدس.
- ناغاراجان، ناثينا، (2012)، التنمية في ظل الاستعمار، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

المراجع الاجنبية:

- Cooke, P. (2012). From clusters to platform policies in regional development. European planning studies, 20 (8), 1415-1424.
- Cooke, P., & Martin, R. L. (2006). Clusters and Regional Development: critical reflections and explorations. B. T. Asheim (Ed.). Routledge.
- Cumbers, A., & MacKinnon, D. (2004). Introduction: clusters in urban and regional development. Urban Studies, 41(5-6), 959-969.
- Cumbers, A., & MacKinnon, D. (2004). Introduction: clusters in urban and regional development. Urban Studies, 41(5-6), 959-969.
- Porter, M. E. (2000). Location, competition, and economic development: Local clusters in a global economy. Economic development quarterly, 14(1), 15-34.
- Potter, J. (2009). Policy Issues in clusters, innovation, and entrepreneurship. OECD. 21-41.
- Rocha, H. O. (2013). Entrepreneurship and regional development: The role of clusters. Springer.
- Roig-Tierno, N., Ribeiro-Soriano, D., & Mas-Verdú, F. (2017). Clustering and innovation: Firm-level strategising and policy. 814-816.
- Verdu, F. M., & Tierno, N. R. (2019). clustering and innovation: firm-level strategizing and policy. Entrepreneurship & Regional Development, 31(1-2), 1-6.